متاحة مجانا

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

الانتخابات التشريعية في العراق لعام 2025
دراسة تحليلية

د. علي سعدي عبد الزهرة

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

الانتخابات التشريعية في العراق لعام 2025: دراسة تحليلية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع / الانتخابات

د. علي سعدي عبد الزهرة / كلية الحقوق- جامعة النهرين

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

المقدمة

في كل دورة انتخابية تجري ظاهرة متكررة غير طبيعية، تتمثّل في تعديل قانون الانتخابات وفق مقاييس الأحزاب السياسية الكبيرة، لكي تضمن بقائها في السلطة لأطول فترة ممكنة. وهذا ما حدث في انتخابات عام 2025 بعد أن تم تغيير القانون بطريقة (سانت ليغو) التي تعيق قدرة الأحزاب الصغيرة والمستقلين على الفوز بمقاعد مجلس النواب. ونتيجة لذلك لم تتمكن القوى المدنية والمستقلون من الفوز بأي مقعد انتخابي، في المقابل ظلّت الأحزاب السياسية التقليدية مهيمنة على نتائج الانتخابات، بالرغم من أن أغلب برامج تلك الأحزاب انتخابية تقليدية ومتكررة تُرفع في كل دورة انتخابية، مع غياب الرؤية المستقبلية والاستراتيجية لتطبيق البرنامج الانتخابي. وقد انعكس ذلك على الوضع السياسي والاقتصادي في البلاد.

إلا أنّ تلك القوى السياسية تمتلك قواعد تنظيمية وإمكانات مالية وإعلامية جعلتها تهيمن على نتائج الانتخابات، على عكس القوى المدنية والأحزاب الناشئة التي تفتقر إلى القواعد والدعم. وبالتالي، فإنّ الانتخابات التشريعية لعام 2025 أنتجت إعادة تدوير للنخب التقليدية الحاكمة. وبالرغم من تصدّر ائتلاف الإعمار والتنمية، بزعامة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، نتائج الانتخابات، إلا أنّه لم يتمكّن من الحصول على الأغلبية المريحة التي تمكّنه من تشكيل الحكومة، وهذا يعني أنّ التوافقية السياسية هي التي ستحدّد مصير الشعب، ممّا يؤدي إلى إفراغ العملية الانتخابية من محتواها الشرعي، وما هي إلا جسر تعبر به القوى السياسية التقليدية إلى سدّة الحكم بتفرّعاتها التنفيذية.

أولاً: تغير النظام الانتخابي (سانت ليغو)

يُعدّ النظام الانتخابي عاملاً أساسياً في بناء المؤسسات الديمقراطية، غير أن التجربة العراقية أظهرت أن صياغته ظلّت خاضعة لإرادة الأحزاب السياسية التي تعدّله وفق مصالحها. لذلك تسبق كل دورة انتخابية خلافات حادّة داخل البرلمان، ثم يُمرَّر القانون وفق توازنات القوى المهيمنة، إذ تؤدي المصالح السياسية للكتل والأحزاب الدور الرئيس في اختيار نوع النظام الانتخابي الذي يضمن مصالحها، في حين أن النظام الأمثل هو الذي يحدّده خبراء مختصون محايدون بوصفه الوسيلة الأنسب للوصول إلى السلطة.

فقد اعتمد العراق عام 2010 نظام التمثيل النسبي مع دوائر متعددة وقائمة مفتوحة، ثم استُبدل عام 2014 بنظام **سانت** ليغو المعدّل الذي يمنح أفضلية للقوائم الكبيرة، ليعود في انتخابات 2021 إلى نظام الدوائر المتعددة، ثم يُعاد عام 2023 إلى سانت ليغو المعدّل. وهكذا ظلّ القانون الانتخابي أداة سياسية لإدامة هيمنة القوى التقليدية، بدلاً من أن يكون وسيلة لتعزيز العدالة التمثيلية، مما عمّق من ظاهرة العزوف والمقاطعة.[1]

تستند انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2025 إلى قانون رقم (4) لسنة 2023، التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات والأقضية رقم (12) لسنة 2018، الذي أقرّه مجلس النواب في 27 آذار 2023. ويقوم هذا النظام على أساس الدائرة الواحدة ضمن المحافظة، أي أن المحافظة تُعدّ دائرة انتخابية واحدة. ويتم احتساب القاسم الانتخابي على مستوى المحافظة بالاعتماد على نظام (سانت ليغو 17)، إذ تُوزَّع الأصوات الصحيحة في الدائرة الانتخابية الواحدة على عدد المقاعد المخصصة لتلك الدائرة، ويكون الناتج هو القاسم الانتخابي الذي يمثّل عدد الأصوات اللازمة للحصول على مقعد واحد.

ويتكون مجلس النواب العراقي من (329 مقعداً)، تُخصَّص نسبة لا تقل عن (25 %) منها لـ كوتا النساء، وتفوز بهذه المقاعد المرشحات الحاصلات على أعلى الأصوات في كل دائرة. وفي حال لم تتحقق هذه النسبة من الفائزات مباشرة، يتم

1- زهراء عبد الرزاق جبر، العزوف والمقاطعة الانتخابية في العراق تحليل من منظور مدخل تحويل الصراع، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ورقة بحثية، بغداد، 2025، ص6-5.

استكمالها من المرشحات الخاسرات الحاصلات على أعلى الأصوات في القائمة غير الفائزة لضمان تحقيق النسبة المطلوبة في كل محافظة.

كما ينصّ القانون على تخصيص مقاعد محددة للمكونات القومية والدينية على مستوى المحافظات أو على المستوى الوطني، وتشمل: المسيحيين، والصابئة المندائيين، والإيزيديين، والشبك، والكرد الفيليين. ويفوز بهذه المقاعد المرشحون من هذه المكوّنات الحاصلون على أعلى الأصوات ضمن الكوتا المخصصة.

وتُعلن نتائج الانتخابات الأولية عادة خلال (24 ساعة) بعد انتهاء الاقتراع، فيما تُعلن النتائج النهائية بعد الانتهاء من عمليات التدقيق والبتّ في الشكاوى والطعون المقدمة لدى المفوضية والهيئة القضائية للانتخابات.[2]

وإن آلية الاحتساب تتمثل في تقسيم مجموع الأصوات الصحيحة في الدائرة الانتخابية الواحدة (المحافظة) على عدد المقاعد المخصّصة لتلك الدائرة، ويُعدّ الناتج هو القاسم الانتخابي الذي يمثّل عدد الأصوات اللازمة للحصول على مقعد واحد. ويتم توزيع المقاعد وفقاً لنظام التمثيل النسبي داخل الدائرة، إذ تُوزَّع المقاعد على القوائم والكيانات السياسية بحسب نسب الأصوات التي حصلت عليها. وفي هذه الحالة يعتمد الفوز بشكل أساسي على أعلى الأصوات التي يحصل عليها المرشّح داخل القائمة التي فازت بالمقاعد، ويتم اللجوء إلى طريقة احتساب خاصة لتوزيع المقاعد المتبقية.

ويركّز النظام الانتخابي على توزيع المقاعد على الكتل بحسب نسبتها من الأصوات، مع مراعاة أعلى الأصوات الفردية ضمن كل كتلة، وهو ما يُعدّ تحولاً يسعى إلى تعزيز التمثيل النسبي للقوى السياسية على حساب التمثيل الفردي. وبمعنى آخر تُحتسب المقاعد وفقاً لطريقة **سانت ليغو المعدّلة**، إذ تُقسَّم الأصوات التي يحصل عليها كل حزب على (1.7 ثم 3 ثم 5 ثم ... إلخ)، وبعدها يُعاد ترتيب النواتج من الأعلى إلى الأدنى بعدد مقاعد الدائرة الانتخابية، بحيث يحصل الحزب على عدد مقاعد مساوٍ لعدد النواتج التي تندرج ضمن هذا الترتيب.

2- عمار عباس شاهين، النظام الانتخابي الحالي ودوره في تشكيل التوازنات السياسية، ضمن دراسات (خارطة الانتخابات البرلمانية لعام 2025 استقراء للتحالفات ولدور القوى السياسية الممثلة لفصائل المقاومة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، بغداد، 30/10/2025، ص3-2.

ويحصل المرشحون الحاصلون على أعلى الأصوات ضمن الكيان الانتخابي على مقاعد ذلك الكيان بأسلوب القائمة المفتوحة.[3]

وتم التصويت على التعديل الجديد لقانون الانتخابات البرلمانية في جلسة شهدت انسحاب واعتراض الكتل البرلمانية المستقلة، التي ترى في هذا القانون تكريساً لسيطرة الأحزاب والكتل الكبرى على الدورة المقبلة للبرلمان وتغييباً للتيارات الديمقراطية المستقلة. وجاء في بيان صادر عن مجلس النواب أن المجلس صوّت في جلسته السادسة عشرة ليوم الاثنين، بحضور 218 نائباً، على قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات والأقضية رقم (12) لسنة 2018. ويُعدّ القانون عودة إلى قانون عام 2018 الذي كانت ترفضه الحركة الاحتجاجية التي شهدتها البلاد في عام 2019، والتي نجح المحتجون خلالها في تحقيق مطلب قانون انتخابات جديد سمح بفوز مرشحين مستقلين.

وبذلك فإن الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني 2025 جرت على أساس القانون المعدل، الذي جعل من كل محافظة دائرة انتخابية واحدة، أي (18 دائرة) ملغياً بذلك الـ (83) دائرة التي اعتُمدت في الانتخابات التشريعية لعام 2021.[4]

إن التغييرات التي فرضتها الأغلبية البرلمانية تصبّ مباشرة في مصلحة القوى التقليدية الأكثر رسوخاً. في المقابل، فإن أي تغيير نحو نظام سانت ليغو التمثيلي يعيق قدرة الأحزاب الصغيرة والمرشحين المستقلين بشكل كبير على الفوز بالمقاعد في الانتخابات المقبلة. وكانت الأحزاب الناشئة والمستقلون قد استفادوا بشكل كبير من نظام الدوائر المتعددة في 2021، الذي كان يمنح المرشح حصيلة أصوات الناخبين التي يحصل عليها.

أما نظام الدائرة الواحدة (سانت ليغو) فإنه يعطي القائمة الانتخابية أصوات الناخبين للمرشحين ضمن هذه القائمة، حتى في حال حصول مرشح فردي على أصوات عالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن النظام الجديد يستغل عدم الاستقرار الداخلي في صفوف المستقلين والقوى الناشئة، إذ في ظل نظام التمثيل النسبي ستجد

3- المصدر نفسه، ص3-4.
4- عمار عباس شاهين، مصدر سبق ذكره، ص4-5.

الأحزاب والحركات الأقل تمويلاً صعوبة في الوصول إلى الشريحة الكبرى اللازمة للحصول على الاعتراف. وإذا ترشحت هذه الأحزاب في قوائم متعددة ومتنافسة، فإن أصواتها ستتبدد، مما يؤدي إلى نتائج مخيبة للآمال.

وهذا يعني أن القانون يحوّل التنافس الداخلي في صفوف القوى الناشئة إلى ميزة للكتل الكبرى، إذ تصبح الأصوات الصغيرة بقايا يستفيد منها القوى المسيطرة سياسياً لتعزيز مقاعد قوائمها.[5]

إن تعديل القانون جاء بمبادرة مباشرة من الكتل السياسية الكبرى، بهدف إعادة هندسة التوازنات الانتخابية بما يعزز نفوذها، ويضعف فرص الأحزاب الناشئة والمستقلين، خاصة أولئك المنبثقين من الحراك التشريني لعام 2019. وتشير هذه التعديلات إلى أنها أداة لإعادة تموضع القوى التقليدية داخل البنية البرلمانية والتنفيذية فبينما منح النظام الانتخابي السابق القائم على الدوائر المتعددة هامشاً حقيقياً للتمثيل الفردي، فإن النظام المعدّل يعيد تمركز السلطة الانتخابية بيد القوائم الكبرى، من خلال آلية توزيع المقاعد التي تفرغ مبدأ المرشح الفردي من مضمونه الواقعي. إذ إن القانون بصيغته الجديدة لا يخدم إلا الأحزاب التي تمتلك قواعد تنظيمية وإمكانات مالية وإعلامية كبيرة، ويقصي بشكل غير مباشر المستقلين الذين تمثل شريحة كبيرة من الشعب. وهذا يعني أن الانتخابات لن تكون ساحة تنافس حقيقي بقدر ما ستكون إعادة تدوير للنخب الحاكمة.[6]

أي أن تأثير قانون سانت ليغو يُعد كمحرك للإقصاء، يدعم الكتل الأكبر ويجعل الطريق أمام الأحزاب الصغيرة صعباً للغاية. كما تتطلب هذه الظروف من الأحزاب الناشئة تشكيل تحالفات حتمية لتقاسم الأصوات والموارد الشحيحة، وقواعد بيانات الناخبين غير الكافية.

وفي ظل المنافسة الشرسة بين هذه الكيانات الصغيرة، فإن الفشل في تشكيل تحالفات قوية سيؤدي إلى تنافس عدة قوائم على القاعدة الناخبة نفسها، مما ينتج عنه نتائج عكسية لتلك الآمال.

5- نور نبيه جميل، القوى السياسية التقليدية والناشئة، ضمن دراسات (خارطة الانتخابات البرلمانية لعام 2025 استقراء للتحالفات ولدور القوى السياسية الممثلة لفصائل المقاومة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، بغداد، 30/10/2025، ص10.

6- رشا العزاوي، التحالفات العراقية في انتخابات 2025 التركيبات الحزبية وفرص الفوز، مركز الخليج للأبحاث، السعودية، 2025، ص3-2.

إن إعادة صياغة القانون الانتخابي قبل كل انتخابات تؤكد أن القانون ليس أداة محايدة لضمان التمثيل العادل، بل قد يكون أداة هندسة سياسية يستخدمها طرف سياسي أكثر نفوذاً لتأمين بقائه.[7]

وبسبب اعتماد نظام سانت ليغو المعدّل، تم اعتماد آلية عد وفرز إلكترونية لضمان نزاهة وسرعة العملية الانتخابية، إذ يصوّت الناخب عبر جهاز إلكتروني يقرأ ورقة الاقتراع ويخزن النتائج، ثم تُرسل إلى مركز المفوضية الوطنية بعد إغلاق الصناديق. ويُجرى بعد ذلك عد يدوي جزئي عشوائي في (5-10%) من المحطات، وإذا ثبت التطابق مع النتائج الإلكترونية تُعتمد النتيجة مباشرة. ومع أن هذه الآلية تعزز سرعة إعلان النتائج وتقلل من احتمالات التزوير اليدوي، إلا أنها لا تكفي وحدها لضمان النزاهة السياسية، ما لم يُصاحب ذلك إصلاح البيئة الانتخابية بشكل شامل.[8]

ثانياً: خريطة القوى السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية

تعد هذه الدورة الانتخابية من أكثر الدورات التي تشارك فيها الأحزاب السياسية الممثلة لفصائل المقاومة، إذ يتطور دورها بشكل كبير مع انخراط المزيد منها في العمل السياسي تحت قبة البرلمان. فحداثة تجربة هذه القوى لم تؤدِّ إلى تكاتفها في إطار قائمة انتخابية موحدة؛ فبعضها انخرط في قوائم وائتلافات تقليدية، والبعض الآخر قرر المشاركة بقائمة منفردة معتمداً على نفوذه وسمعته المجتمعية وتحالفاته العشائرية. ومنذ الدورة الانتخابية السابقة، لم تعد المذهبية العامل الأساسي في تشكيل توجهات الناخب العراقي، فقد تدخلت العوامل والتأثيرات العشائرية، وكذلك بعض المطالب السياسية التي باتت أكثر تأثيراً في تشكيل توجهات الناخب العراقي. ولعل عزوف الكثير من المواطنين عن المشاركة السياسية كان بسبب غياب البرامج الحقيقية للقوى والأحزاب التقليدية، وهو ما ترافق مع غياب التنفيذ. وشاركت هذه القوى في الانتخابات على نمط المشاركة المنفصل، أي أنه على الرغم من تبنيها لخط واحد وهو خط المقاومة، إلا أنها كانت متشتتة سياسياً.

7- نور نبيه جميل، مصدر سبق ذكره، ص13-9.
8- رشا العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص3.

وبدلاً من أن يعمل هذا الخط على توحيدها في كتلة سياسية واحدة، فقد انقسمت على عدة كتل سياسية.[9]

وشهدت الانتخابات التشريعية السادسة لعام 2025، بحسب الأرقام الصادرة عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مشاركة (31 تحالفاً، و38 حزباً، و75 مرشحاً مستقلاً) للتنافس على 329 مقعداً، يُخصص 9 منها لـ **كوتا المكونات** (ينظر جدول رقم 1).

ولم يعد التنافس في هذه الانتخابات يدور بين كتل تمثل هويات طائفية متقابلة، أو بين كتل ذات قواعد طائفية وأخرى ذات توجه وطني عام، بل بات محصوراً داخل كل مكون. وتكرس هذه الانتخابات، فيما يتعلق بالتعبئة والدعاية، تراجع البرامج التفصيلية لصالح الاقتصار على اسم الكتلة المشاركة، مختزلة في اسم زعيمها وصورته، وأحياناً في شعار مفتاحي يعبر عن الكتلة ومضمونها. ومن أبرز سمات هذه الانتخابات تشظّي الكتل الممثلة لكل مكون وعدم دخولها في ائتلافات، ما يجعل من الانتخابات وسيلة لتحديد وزن كل كتلة داخل المكون، لا تنافساً عاماً على السلطة، بل ستكون تنافساً على المناصب المحددة سلفاً لكل مكون.[10]

9- حسن فاضل سليم، الانتخابات البرلمانية العراقية عام 2025 ومدى مشاركة وحظوظ تيارات الممثلة لفصائل المقاومة فيها، ضمن دراسات (خارطة الانتخابات البرلمانية لعام 2025 استقراء للتحالفات ولدور القوى السياسية الممثلة لفصائل المقاومة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، بغداد، 30/10/2025، ص17.

10- وحدة الدراسات السياسية، الانتخابات البرلمانية العراقية 2025: هل تُحوّل المشهد السياسي أم تُعيد إنتاجه؟، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 9/11/2025، ص6-5.

جدول رقم (1) يوضح أبرز التحالفات السياسية التي شاركت في العملية الانتخابية السادسة لعام 2025

التحالفات والقوائم الشيعية	القيادة	التحالفات والقوائم السنية	القيادة	التحالفات والقوائم الكردية	القيادة
ائتلاف الإعمار والتنمية	محمد شياع السوداني	حزب تقدم	محمد الحلبوسي	الحزب الديمقراطي الكردستاني	مسعود برزاني
ائتلاف دولة القانون	نوري المالكي	تحالف السيادة الوطني	خميس الخنجر	الاتحاد الوطني الكردستاني	بافيل طالباني
تحالف قوى الدولة الوطنية	السيد عمار الحكيم	تحالف العزم	مثنى السامرائي	الموقف الوطني	علي حمه صالح
منظمة بدر	هادي العامري	الحسم الوطني	ثابت العباسي	الاتحاد الإسلامي الكردستاني	صلاح الدين محمد بهاء الدين
حركة صادقون	الشيخ قيس الخزعلي	تحالف قمم	خالد بتال النجم	الجيل الجديد	ساشوار عبد الواحد
تحالف خدمات	شبل الزيدي	الأنبار هويّتنا	علي فرحان الدليمي		
ائتلاف الأساس العراقي	محسن المندلاوي	نينوى لأهلها	عبدالله عجيل الياور		
حركة حقوق	حسين مؤنس				
أبشر يا عراق	الشيخ همام حمودي				
تحالف تصميم	عامر الفايز				
اشراقة كانون	حيدر المطيري				

ويضم ائتلاف **الإعمار والتنمية** بقيادة (السوداني) طيفاً واسعاً من القوى والشخصيات، أبرزها: تحالف **العقد الوطني** بقيادة (فالح الفياض)، رئيس هيئة الحشد الشعبي؛ وائتلاف الوطنية بقيادة (أياد علاوي)؛ ووزير العمل (أحمد الأسدي) رئيس تجمع بلاد سومر؛ وتحالف حلول الوطني، الذي يضم قوى مدنية محسوبة على حراك تشرين، مثل حركة (نازل آخذ حقي)، وتحالفات محلية على مستوى المحافظات مثل إبداع كربلاء بقيادة (نصيف الخطابي). ويضم ائتلاف دولة القانون بقيادة (نوري المالكي) عدداً من القوى السياسية، أبرزها حزب الدعوة الإسلامية وتحالف النهج الوطني وكتلة منتصرون. أما تحالف قوى الدولة الوطنية، الذي يتزعمه (السيد عمار الحكيم)، الأمين العام لـ تيار الحكمة، فيضم عدداً من الأحزاب، منها حزب الاتجاه الوطني وحركة الجهاد والبناء وبعض المستقلين. أما تحالف أبشر يا عراق، الذي يرأسه (الشيخ همام حمودي)، فيضم سبعة أحزاب، من أبرزها المجلس الأعلى الإسلامي وحزب اقتدار وطن برئاسة (عبد الحسين عبطان)، وتجمع العراق الجديد، وتجمع الأسس الوطني، فضلاً عن بعض الشخصيات المستقلة. في حين يضم تحالف ائتلاف الأساس العراقي، الذي يرأسه (محسن علي أكبر المندلاوي)، ثمانية أحزاب، أبرزها تجمع الوتد العراقي، والمؤتمر الوطني العراقي، وحركة العراق الوطنية، فضلاً عن المستقلين وبعض الحراك الشعبي.

أما القوى السياسية السنية، فتندرج تحت هذه القوى **حزب السيادة** الذي يتزعمه السياسي ورجل الأعمال (خميس الخنجر)، ويضم الحزب عدداً من الأحزاب والشخصيات، من أبرزها رئيس البرلمان (محمود المشهداني)، و**حزب تشريع** برئاسة (زياد الجنابي)، إضافة إلى تحالفه مع أحزاب محلية أُنشئت داخل المحافظات، مثل **حزب مسار الوطني** الذي يرأسه (عبد الله أثيل النجيفي)، ويتركز حضوره في محافظة نينوى. أما تحالف **العزم** الذي يتزعمه النائب (مثنى السامرائي)، فيضم عدداً من الأحزاب، أبرزها حزب العزم المدني وكتلة عراق النصر والسلام. في حين يضم تحالف الحسم الوطني، الذي يقوده وزير الدفاع (ثابت العباسي)، عدداً من الأحزاب، أبرزها حركة حسم للإصلاح وحزب الوفاء وحزب الحل وغيرها. أما المجال السياسي الكردي، الذي يبدو أكثر رسوخاً وثباتاً من نظيريه الشيعي والسني، فلا يزال محتكراً ويتقاسمه الحزبان الكبيران: الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة (مسعود بارزاني)، والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة (بافل طالباني).

ومع ذلك، يخيم الانقسام بين الحزبين الكبيرين (الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) على المشهد الكردي بصفة عامة، لا سيما أن الانتخابات التشريعية في إقليم كردستان قد جرت في تشرين الأول 2024، وحصد فيها الحزب الديمقراطي الكردستاني على (39) مقعداً، والاتحاد الوطني الكردستاني على (23) مقعداً من أصل (100) مقعد. وحتى الآن، لم تنجح الأحزاب الكردية في تشكيل حكومة للإقليم، خاصة مع بروز قوى جديدة بدأت تكتسب شعبية في الأوساط الكردية، مثل حركة الجيل الجديد.[11]

أما القوى المدنية، فقد شاركت في هذه الانتخابات عبر تحالف البديل الذي يقوده (عدنان الزرفي)، ويضم مجموعة من التنظيمات والشخصيات العلمانية واليسارية، من أبرزها الحزب الشيوعي العراقي، وحزب الاستقلال بقيادة النائب (سجاد سالم)، أحد قادة حراك تشرين، والبيت الوطني بقيادة الناشط في الحراك (حسين الغرابي)، والحركة المدنية الوطنية التي تتزعمها النائبة السابقة (شروق العبايجي). أما القوى المدنية الأخرى، فهي التحالف المدني الديمقراطي الذي يرأسه (علي الرفيعي)، ويضم عدداً من القوى المدنية والديمقراطية في العراق.

وجرت الانتخابات في موعدها المحدد، بالرغم من دعوات المقاطعة من قبل التيار الصدري وبعض الأحزاب، فضلاً عن عزوف بعض أفراد المجتمع، إلا أن نسبة المشاركة وصلت إلى (56 %). وفازت فيها قائمة **ائتلاف الإعمار والإسكان** بقيادة رئيس الوزراء (محمد شياع السوداني) بالمرتبة الأولى بعد حصولها على (46) مقعداً (ينظر جدول رقم 2)، متصدرة الانتخابات العامة. أما **ائتلاف دولة القانون** بزعامة (نوري المالكي)، فحصل على 29 مقعداً، مستنداً إلى عدد من الشخصيات التنفيذية وشيوخ العشائر في عدد من المحافظات الوسطى والجنوبية. وحافظ تحالف تقدم بزعامة (محمد الحلبوسي) على تصدره بعد حصوله على (27) مقعداً، وتلاه تحالف العزم الذي يتزعمه (مثنى السامرائي)، والذي شكل تفوقه على تحالف السيادة بزعامة (خميس الخنجر) بعد حصوله على (14) مقعداً. وحافظ الحزب الديمقراطي الكردستاني على تفوّقه بحصوله على (26) مقعداً، تلاه منافسه التقليدي الاتحاد الوطني الكردستاني بحصوله على (15) مقعداً.

11- محمد عبد الرازق، الانتخابات التشريعية في العراق بين الرهانات والتوقعات، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، على الموقع الالكتروني، 8/11/2025، https://ecss.com.eg/55545/.

وما يميز تلك الانتخابات من ناحية القوى الكردية هو ظهور قوى جديدة تنافس على الساحة السياسية، أما القوى المدنية فلم تحصل على أي مقعد انتخابي.

جدول رقم (2) نتائج الانتخابات التشريعية السادسة في العراق لعام 2025

الحزب	عدد المقاعد	الحزب	عدد المقاعد
ائتلاف الإعمار والتنمية	46	اشراقة كانون	8
ائتلاف دولة القانون	29	تحالف تصميم	6
حزب تقدم	27	حركة حقوق	6
الديمقراطي الكردستاني	26	الحسم الوطني	5
حركة الصادقون	27	تحالف خدمات	5
تحالف قوى الدولة الوطنية	18	تيار الموقف الوطني	5
منظمة بدر	18	ابشر يا عراق	4
الاتحاد الكردستاني	15	وأسط أجمل بالخدمات	4
تحالف عزم العراق/ عزم	15	الاتحاد الإسلامي الكردستاني	4
تحالف السيادة الوطني	9	مكونات (الأقليات)	9
ائتلاف الاساس العراقي	8	احزاب –متفرقة صغيرة–	35

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، النتائج النهائية لانتخاب مجلس النواب العراقي 2025.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ هيمنة القوى التقليدية على نتائج الانتخابات، وغياب القوى المدنية والمستقلين من الحصول على أي مقعد انتخابي. وهذا يعني أن التوافقية السياسية هي التي تتحكم في المشهد السياسي، أي أن المزاجية السياسية هي التي تقرر من يكون رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، والوزراء، ورئيس مجلس النواب... إلخ.

ثالثاً: تحليل نتائج الانتخابات التشريعية

1. **العزوف الانتخابي:** بالرغم من أن نسبة المشاركة تجاوزت (56%) مقارنة بالانتخابات التشريعية لعام 2021 التي بلغت (41%)، فإن نسبة العزوف كانت كبيرة، وترجع إلى عدة أسباب، أهمها تفشي الفساد المالي والإداري، إذ يُعد الأخير من أبرز العوامل التي أسهمت في نشوء ظاهرة العزوف الانتخابي نتيجة الإحباط الذي يشعر به المواطن العراقي. فالناخب يرى أن صوته يُوظف لصالح طبقة سياسية تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب مصالح المجتمع وأفراده، فضلاً عن أزمة الشرعية والثقة، إذ يشعر عدد كبير من المواطنين العراقيين بأن النظام السياسي القائم على المحاصصة الطائفية والإثنية وتقاسم المناصب السياسية بين المكونات قد فشل في تلبية تطلعاتهم الحالية والمستقبلية. بل أصبحوا على وعي تام بأن هذا النظام السياسي يخدم مصالح النخب الحاكمة ويحافظ عليها على حساب المصلحة العامة. كما يؤمن البعض بعدم نزاهة العملية الانتخابية، عبر تزوير نتائج الانتخابات، أو استخدام البيانات الناخبة الوهمية وشراء الأصوات. وهذه الممارسات أدت إلى اقتناع كامل لدى المواطنين بأن النتائج محسومة مسبقاً، وهو ما دفعهم إلى عدم المشاركة.[12]

ومن أسباب العزوف الانتخابي حالة الإحباط واليأس، إذ بعد مرور أكثر من عشرين عاماً على التغيير، ومع استمرار الوجوه والأحزاب السياسية ذاتها في الحكم، إلى جانب دخول أحزاب جديدة متحالفة مع تلك القوى القديمة، ساد شعور عام لدى غالبية أفراد المجتمع، ولا سيما فئة الشباب، بأن المشاركة في الانتخابات لا جدوى منها، وأن نتائجها محسومة سلفاً لصالح نفس الأطراف التقليدية، وأن الصندوق لا يصنع فرقاً.

12- نبيل خالد مخلف، العزوف الانتخابي في العراق قراءة في الأسباب والانعكاسات على الانتخابات المقبلة، ورقة بحثية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2025، ص5-4.

الأمر الذي عزز من ظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية، كما باتت الأعباء المعيشية والضغوط المالية تستحوذ على جل اهتمامهم ووقتهم، وقد أدى ذلك إلى تراجع الاهتمام بالشأن السياسي، إذ ينظر إليه بوصفه ترفاً أو رفاهية لا يستطيع المواطن العادي تحمل كلفتها في ظل تحديات الحياة اليومية. كما ساهم ضعف الثقة بالأحزاب البديلة، حتى مع بروز قوى وتيارات سياسية جديدة عقب احتجاجات تشرين عام 2019، التي حملت شعارات التغيير والإصلاح، في زيادة الإحباط، إذ إن محدودية تجربتها السياسية وضعف تنظيمها الداخلي، فضلاً عن عدم قدرتها على تشكيل كتلة موحدة ومتماسكة، جعلها تواجه تحديات كبيرة في الساحة السياسية. الأمر الذي ولد شعوراً متزايداً بالإحباط لدى جزء من مؤيديها، الذين كانوا يأملون أن تمثل هذه التيارات بديلاً حقيقياً للنخب التقليدية.[13]

2. **المقاطعة الانتخابية**: يرى أنصار المقاطعة أن الامتناع عن المشاركة لم يعد مجرد خيار سياسي، بل أصبح موقفاً مبدئياً مناهضاً لما يعتبرونه إعادة إنتاج للأزمة ذاتها. فالمشاركة، في نظرهم، لا تؤدي إلا إلى تدوير الوجوه نفسها واستمرار الأزمات نفسها تحت غطاء شكلي من الديمقراطية. ويستند هذا الاتجاه إلى مجموعة من الحجج، أهمها أن المشاركة تمنح الشرعية لنظام فاشل، إذ يجادل المقاطعون بأن النظام السياسي الذي تأسس بعد عام 2003 يقوم على أساس المحاصصة الطائفية والحزبية، وأن المشاركة في الانتخابات تعني منحه شرعية جديدة للاستمرار. أما المقاطعة الواسعة، فتعد بمثابة استفتاء شعبي على سحب الثقة من الطبقة السياسية الحاكمة، الأمر الذي قد يفتح المجال أمام ضغوط دولية أو حراك شعبي واسع يطالب بإحداث تغييرات جذرية في بنية النظام، مثل تعديل الدستور أو إصلاح قانون الانتخابات.[14]

13- المصدر نفسه، ص6-5.
14- تمارا كاظم الأسدي، جدلية المقاطعة والمشاركة في الانتخابات العراقية 2025، مقال رأي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2025، ص5-4.

ويرى أنصار المقاطعة أن نتائج الانتخابات لا تعبر بالضرورة عن إرادة الناخبين، إذ إن تشكيل الحكومة يخضع في النهاية لتوافقات الكتل الكبرى والتدخلات الخارجية، فضلاً عن تأثير القوى المسلحة غير الخاضعة للدولة. ويستدل المقاطعون بتجربة التيار الصدري في انتخابات 2021، الذي فاز بأكبر عدد من المقاعد لكنه عجز عن تشكيل حكومة، ما يدل في نظرهم على أن الصوت الانتخابي فقد قيمته الفعلية.

وبالتالي، فإن تكرار المشاركة لن يغير النتيجة، لأن أي قوى جديدة فائزة سيتم تحييدها داخل منظومة المحاصصة. كما يرى المقاطعون أن المقاطعة ليست انسحاباً من المشهد، بل هي فعل احتجاجي رمزي، وموقف أخلاقي، ورسالة سياسية واضحة مفادها أن الحل لا يكمن في الانتخابات، بل في تغيير قواعد اللعبة السياسية بالكامل وإعادة بناء النظام على أسس جديدة تضمن العدالة والمساءلة الحقيقية.[15] لذلك غاب التيار الصدري وبعض التيارات والقيادات السياسية، وكذلك **ائتلاف النصر** الذي يرأسه رئيس الوزراء الأسبق (حيدر العبادي)، بسبب مخاوف من تزوير الانتخابات القائمة على المال السياسي، والتي تفتقر إلى العزم على فرض ضوابط قانونية تمنع التلاعب وشراء الأصوات، واستغلال المال العام والأموال الأجنبية وموارد الدولة. كما أعلن ائتلاف النصر دعمه لـ تحالف قوى الدولة الوطنية، الذي كان الائتلاف جزءاً منه في الانتخابات الماضية.[16]

3. **البرامج الانتخابية:** غياب البرامج الانتخابية للأحزاب العراقية أو مرشحيها، سواء كانت تتعلق بمشروعهم السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، إذ لا توجد نشرات رسمية أو مناظرات تلفزيونية أو إذاعية تشير إلى البرامج الانتخابية التي يمكن أن تتبناها الكتل السياسية ككتلة أو مرشحوها، خصوصاً فيما يتعلق بالقضايا والمشكلات الاقتصادية التي تواجه المجتمع.[17] لذلك تعاني الأحزاب السياسية

15- المصدر نفسه، ص5.
16- محمد عبد الرازق، مصدر سبق ذكره.
17- عباس كاظم الدعمي، السياسات الاقتصادية في البرامج الانتخابية لانتخابات تشرين2025 في العراق، ورقة سياسات، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2025، ص5.

من ضعف في برامجها الانتخابية، إذ تكمن مشكلة أغلبها في كونها برامج تقليدية ومكررة يتم رفعها في كل دورة انتخابية، بالإضافة إلى تشابه تلك البرامج بين الأحزاب. كما أنه لم يُراعَ أهمية موضوع البرنامج الانتخابي في تشكيل التحالفات والائتلافات السياسية، مما أضعف من فاعلية وديمومة تلك التحالفات. ناهيك عن افتقارها لآليات وتفاصيل واضحة حول كيفية تنفيذها، والمدد الزمنية المحددة لإنجاز كل ملف من الملفات المذكورة في تلك البرامج. وبالتالي، تفتقر أغلب القوى السياسية إلى وجود مشروع سياسي واضح تحمله في متبنياتها الفكرية والسياسية، ينسجم مع متطلبات المجتمع والمرحلة السياسية التي تعيشها تلك الأحزاب.

4. مما جعلها تعيش حالة من التخبط والتناقض في مواقفها السياسية، مما أدى إلى اهتزاز ثقة المجتمع العراقي في العديد من تلك القوى. والأخطر من ذلك أن بعض هذه القوى لا يزال لديه ميول أو نزعة للعودة إلى الاستبداد.[18]

ولم تعد معظم القوى السياسية تهتم بوضع برامج انتخابية مكتوبة تشخص المشاكل وتقدم حلولاً واضحة، والتي من المفترض أن تكون بمثابة ميثاق التزام تجاه الناخب. وأصبح الطرح الآني هو السائد، بما يتناسب مع الحالة الشعورية خلال فترة الانتخابات فقط، مما انعكس سلباً على الحالة الخدمية، حيث يعاني الغالبية العظمى من المواطنين من نقص حاد في الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والبنى التحتية وفرص العمل، نتيجة فشل الحكومات المتعاقبة. وقد خلقت هذه الحالة بيئة غير مهيأة لتصديق الوعود والبرامج الانتخابية، التي يصفها الكثيرون بأنها مجرد «حبر على ورق». لذلك تعاني معظم الكتل السياسية من انعدام الرؤية المستقبلية وغياب رؤية استراتيجية واضحة لما تطمح لتحقيقه في حال فوزها، مما يجعل شعاراتها مجرد ردود أفعال آنية غير مخططة.[19]

18- أسعد العكيلي، مؤشرات المشاركة الانتخابية في العراق (قراءة في الابعاد والنتائج المستقبلية لانتخابات تشرين 2025، ورقة بحثية، مؤسسة أنكي للدراسات والبحوث، بغداد، 2025، ص8-6.
19- مصطفى السراي، تحولات الهوية الانتخابية ثلاثية توعر طرق الخارطة السياسية في الانتخابات البرلمانية المقبلة، ورقة بحثية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2025، ص10.

وبالرغم من اختلاف التوجهات، تتقاطع معظم برامج الكتل السياسية التقليدية في العراق حول محاور متكررة تركز على استجابة سطحية للسخط الشعبي، وتشمل الأمن وتنظيم السلاح. إذ تضع معظم البرامج الانتخابية ملف ضبط السلاح في صدارة الشواغل الأمنية والانتخابية، وهذا يمثل محاولة من القوى السياسية لإضفاء الطابع المؤسسي على القوة العسكرية بعيداً عن عسكرة الشارع أو المجتمع.

كما تتضمن برامجها مكافحة الفساد والإصلاح الإداري، إذ تقدم الوعود بخطط شفافة لمحاسبة كبار المسؤولين وإصلاح دوائر الدولة، لاسيما في قطاعات الخدمات مثل الكهرباء والصحة. وتكمن المفارقة في أن هذه الوعود تُطرح من قبل الكتل التي تسيطر على مفاصل الدولة منذ عام 2003. ويفسر تبني القوى التقليدية لأجندات المعارضة، مثل مكافحة الفساد والإصلاح، على أنه تكتيك سياسي لإفراغ خطاب المعارضة الناشئة من محتواه. هذا النهج يضمن إعادة إدارة الأزمة بنفس الطرق السابقة، بما فيها الوعود المتكررة غير المنفذة، مع الحفاظ على السيطرة الفعلية على مفاصل الدولة.[20]

5. الحملات الانتخابية: شهدت الانتخابات الأخيرة بأن المرشحين غالباً ما يعتمدون على الكم بدل الكيف في حملاتهم، إذ يقاس نجاح المرشح بعدد الصور المعلقة أو الإعلانات المدفوعة وليس بمدى قدرة خطابه على إقناع الناخبين أو معالجة مشكلاتهم، هذا النمط من الحملات يشير إلى غياب الاستراتيجية الاتصالية الواعية، ويظهر أن العلاقة بين السياسي والجمهور ما زالت قائمة على محاولة فرض الحضور بناء الثقة، فالأحزاب السياسية والمرشحون يسعون من خلال الإفراط في الحضور الإعلامي إلى تأكيد نفوذهم الاجتماعي، بينما يغيب الحوار الحقيقي حول البرامج الانتخابية والسياسات العامة، وإن الإفراط في الدعاية الانتخابية العراقية يمكن وصفها انعكاساً لأزمة أعمق في البنية السياسية والاتصالية، فالأحزاب والمرشحون غالباً ما يفتقرون إلى أدوات بحث وتحليل تساعدهم على فهم سلوك الناخبين واهتماماتهم، فيلجؤون إلى الوسائل الأكثر سطحية وسرعة الصور

20- نور نبيه جميل، مصدر سبق ذكره، ص14.

> اللافتات الإعلانات الممولة، ظناً منهم أنها تحقق تأثيراً فورياً، لكن هذه الممارسة أسهمت في تآكل المعنى الديمقراطي للحملات، إذ لم تعد الدعاية تقاس بمستوى النقاش العام أو تنوع الأفكار، بل بحجم الإنفاق وعدد الصور المنتشرة في الشوارع، وإن الإفراط في الحضور الإعلامي خلق ما يمكن تسميته بـ (الإشباع الانتخابي) وهو وضع يشعر فيه الناخب بأن كل المرشحين متشابهون من حيث الشكل والخطاب، مما يؤدي إلى تبلد إدراكي وعزوف انتخابي.[21]

ويبرز المال السياسي كأحد أخطر التحديات التي تواجه مسار الديمقراطية في العراق، فالكيانات السياسية الكبيرة المدعومة من شخصيات ثرية أو قوى خارجية تمتلك قدرة هائلة على حشد الأنصار والوصول إلى قاعدة جماهيرية واسعة من خلال الدعاية الضخمة التي تغطي الشوارع، ويُستخدم المال لشراء الأصوات بشكل مباشر أو غير مباشر عبر تقديم مساعدات عينية أو وعود بالتوظيف. في المقابل، تجد الأطراف المستقلة والقوى الناشئة نفسها عاجزة عن المنافسة بسبب ضعف الإمكانات المادية. ويهدد هذا الواقع بتكريس هيمنة الوجوه والكتل السياسية نفسها، ويظهر المال السياسي كعامل حاسم يدفع المرشحين الجدد والكفاءات إلى الانصهار ضمن القوائم التقليدية للاستفادة من تسهيلات الحملة والدعم اللوجستي[22]، وأشارت تقارير تقديرية إلى مبالغ ضخمة تُستثمر في الحملات والإعلانات، كما سُجلت إجراءات ضبط (اعتقالات لقضايا تبييض أموال أو تهريب بطاقات انتخابية) في أيام الحملة وما قبلها. ويبيّن ذلك أن المال السياسي لم يغب، بل ازداد تأثيره عبر وسائل حديثة (إعلانات مكثفة، شبكات شراء أصوات، استهداف جماعات هشّة)، وهو ما يقود إلى انعكاسات عملية تتعلق بتشويه الحوافز البرلمانية؛ إذ إن المرشح الذي يستثمر مبلغاً ضخماً يحتاج إلى استرداده، ما يولّد مناخاً فسادياً محتملاً بعد الفوز، ويُعمّق التفاوت بين المرشحين، حيث يواجه المدنيون والمستقلون عجزاً تمويلياً حاداً مقارنة بالكتل المدعومة من أحزاب أو رجال أعمال، الأمر الذي يجعل المنافسة غير متكافئة.[23]

21- شهد غالب الربيعي، الإفراط في الدعاية الانتخابية العراقية بين الرغبة في التأثير وفقدان ثقة الناخبين، مقال رأي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2025، ص7-4.
22- نور نبيه جميل، مصدر سبق ذكره، ص13.
23- اسعد كاظم شبيب، انتخابات مجلس النواب 2025: قراءة في المشاركة والنتائج، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 16/11/2025، https://mcsr.net/arabic/D2sudg6t.

6. **المصلحة الانتخابية:** تتحول العلاقة بين المواطنين والأحزاب أحياناً إلى علاقة نفعية وزبائنية خلال موسم الانتخابات، إذ يُنظر إلى المواطن بوصفه مجرد صوت انتخابي، وليس شريكاً فاعلاً في عملية صنع القرار أو في ممارسة المواطنة. وتعتمد بعض الأحزاب التقليدية على القوة المرتبطة بالسلطة لاستمالة المواطنين، ولا سيما الذين يفتقرون إلى الموارد أو الفرص، بسبب عدم امتلاك هذه الأحزاب برامج وطنية واضحة. ويحوّل ذلك العلاقة بين الحاكم والمحكوم من علاقة قائمة على المواطنة إلى علاقة خضوع وسيطرة، إذ يُستغل ضعف المواطن ويصبح عرضة للتهميش.[24] كما برزت في تلك الانتخابات بتركيز الناخب على المصالح الشخصية، أي مطالبة الناخب للمرشح بتلبية احتياجات شخصية كـ (التعيين، التوسط للحصول على راتب الرعاية الاجتماعية.. الخ) مقابل التصويت له، وقد دفعت هذه الظاهرة بعض الاحزاب السياسية والمرشحين إلى تبني برامج بعيدة عن وظيفتي (الرقابة والتشريع) ولا تقع ضمن اختصاصات عضو البرلمان العراقي.[25]

وبرزت تلك المصلحة بتغليب الهوية الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة، أي أن غياب الهوية الوطنية الجامعة جعل المواطن غير معني بالتصويت على أساس البرامج الانتخابية التي تخدم المصلحة العامة، وبدلاً من ذلك طغت الهويات الفرعية المحلية على اختيارات الناخبين، فأصبح التصويت يتم وفق الانتماء لا وفق البرنامج. هذا النمط من السلوك الانتخابي يُعرف بـ(التصويت الهوياتي)، وهو يعكس انخفاضاً في مستوى الوعي السياسي. فضلاً عن ذلك، سيطرة الهويات الفرعية على الأحزاب السياسية، إذ اعتمدت الأحزاب على الطائفية أو القومية أو الانتماءات العشائرية في برامجها وقواعدها الانتخابية، أدى إلى تقويض المشروع الوطني الجامع. هذا الواقع دفع شريحة من المواطنين ذوي الوعي السياسي إلى الامتناع عن التصويت، ليس بدافع اللامبالاة، بل كفعل احتجاج واعٍ ضد الأحزاب المبنية على الهويات الفرعية، أي ما يُعرف بالمقاطعة الواعية. كما أن غياب الهوية

24- زهراء عبد الرزاق جبر، مصدر سبق ذكره، ص14.
25- أسعد العكيلي، مصدر سبق ذكره، ص10.

الوطنية وطغيان الهويات الفرعية يولد شعوراً بعدم جدوى الانتخابات، فيترك بعض المواطنون المشاركة كلياً. وإن اعتماد المقابل الشخصي أو المادي في الاختيار التصويتي ضعف الهوية الوطنية وجعل الولاء للمنفعة الشخصية لا للوطن، فتتحول عملية التصويت إلى تبادل مصالح مادية أو خدمية بدلاً من الانتماء لمشروع وطني.[26]

الخاتمة

جرت الانتخابات التشريعية السادسة في موعدها المحدد في تشرين الثاني، وبلغت نسبة المشاركة أكثر من (56%)، وبالرغم من أن النسبة مقبولة مقارنة بانتخابات عام 2021 التي كانت (41%)، إلا أن نسبة العزوف تتراوح بين (43%-44%)، وهذا يعني أن شريحة كبيرة من المجتمع لا تؤمن بالعملية الانتخابية نتيجة فقدان الثقة بالنظام السياسي، فضلاً عن المقاطعة من قبل بعض الأحزاب والتيارات السياسية، أبرزهم (التيار الصدري).

وعند تحليل نتائج الانتخابات، نجد أن نسبة المشاركة كانت مرتفعة في المحافظات (الشمالية-الغربية) مقارنة بالمحافظات (الجنوبية-الوسطى)، بمعنى آخر كانت المشاركة أعلى في محافظات (المكون السني) مقارنة بمحافظات (المكون الشيعي). من جهة أخرى، بلغ عدد الأصوات الباطلة (799,921) صوتاً، أي أن نسبة (6,08%) من المصوتين لم يصوتوا لأي جهة حزبية.

كما أن نتائج الانتخابات لم تُسجل أي جديد، إذ ظلت الأحزاب التقليدية هي المهيمنة على المشهد السياسي، بينما لم تحصل القوى المدنية والمستقلون على أي مقعد انتخابي، ويعود ذلك إلى قانون الانتخابات المعدّل الذي يفضّل الأحزاب الكبيرة، فضلاً عن ضعف البنية التنظيمية لتلك القوى.

26- زهراء عبد الرزاق جبر، مصدر سبق ذكره، ص16-17.

وبرز في تلك الانتخابات تصدر قائمة (ائتلاف الأعمار والتنمية) بقيادة رئيس الوزراء (محمد شياع السوداني) بعد حصوله على (46) مقعداً، إلا أنه لا يستطيع تشكيل حكومة بمفرده نتيجة عدم حصوله على الأغلبية. وهذا يعني أن التوافقية بين القوى السياسية هي التي تتحكم في المشهد السياسي باختيار الكابينة الوزارية ومن يرأسها، وليس وفق نتائج الانتخابات، أي بمعنى آخر أن الحكومة تتشكل وفق إرادة القوى السياسية، وليس وفق إرادة الشعب، الذي هو مصدر السلطات وفق الدستور العراقي.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org